باحث: ٣,٧٥ بالمئة معدل النمو عام ٢٠١٩

اقتراح لإنشاء شبكة حماية اجتماعية لمساعدة الفقراء وقت الشدة الاقتصادية

علي محمود سليمان

يتطلع العالم لمرحلة سورية ما بعد الحرب لما سيتم تحقيقه على جميع الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ويترقب السوريون على وجه الخصوص التطورات القادمة في الجانب الاقتصادي الذي يعد محور وأساس تعزيز الرؤى السياسية والاجتماعية.

وفي هذا السياق يوضح الخبير والباحث الاقتصادي شامل بدران في حديثه لـ«الوطن» أنه وضع مقترحات ضمن الرؤية التنموية للمرحلة القادمة في سورية ولكن من الضروري في البدء توصيف البيئة الاقتصادية الكلية في سورية ٢٠٢١.

معدلات النمو

وهنا يبين بدران أنه ومنذ عام ٢٠١٢ بدأت معدلات النمو الاقتصادي بالتراجع بشكل كبير حتى وصلت إلى (-٢٦,٣ بالمئة)، وفي عام ٢٠١٤ بدأت معدلات النمو بالتراجع بشكل أقل وبقيت سلبية لغاية عام ٢٠١٨ حيث أصبح معدل النمو موجب (١,٤٨ بالمئة)، ووفقاً لبيانات الهاجس الأول للتحكم به من قبل المعنيين بالشأن الاقتصادي، لما يحققه من معدلات عالية وغير مسبوقة، إضافة لعدم القدرة على اتخاذ الإجراءات المناسبة في الوقت المناسب للسيطرة عليه وذلك بسبب زيادة الضغوط الخارجية وفرض مجموعة من العقوبات أحادية الجانب التي استهدفت البنك المركزي واقتصار سياسات المعالجة على السياسات النقدية فقط. وتعدت آثار التضخم الاقتصادي الجوانب الاقتصادية حتى طالت الجوانب الاجتماعية حيث دفعت إلى تغيير جذري في توزيع الثروة والقوة بين الفئات الاجتماعية والاقتصادية، فحققت أقلية صغيرة أرباحاً كبيرة في حين ازلقت الأغلبية العظمى نحو الفقر المدقع.

وأشار بدران إلى ضرورة التركيز على حماية الإنتاج الصناعي الخاص، لأن الإنتاج الصناعي في الصناعات التحويلية للقطاع الخاص بالأسعار الثابتة سوف يصبح سالباً في عام ٢٠٢٤ في حال استمر تطبيق السياسات الاقتصادية العامة ذاتها، وبذلك تكون الصناعة الوطنية قد خسرت مكوناً أساسياً ومهماً وأحد فروع الاقتصاد الحاملة للتنمية في سورية، ويفاقم من آثار الحرب على سورية مما يتطلب إعادة إعداد إستراتيجية وطنية متكاملة لهذا القطاع على أسس حديثة ووفق التطورات الصناعية العالمية التي تعتمد تكنولوجيا الإنتاج الرقمي المتقدم، بمشاركة كل الأطراف ووفق برنامج زمني واضح، وامتلاك مرونة عالية في الخطة بحيث تراعي التغيرات المستقبلية المحتملة على الاقتصاد السوري.

وضرورة اعتماد سياسة دعم المنتج المحلي وتوفير جميع الوسائل لتحقيق التنافسية للصناعة التحويلية السورية في القطاع الخاص، عوضاً عن سياسة استخدام اقتصاد الظل الإيجابي في سورية في ضوء العقوبات الاقتصادية المفروضة بشكل قسري على الشعب السوري.

ارتفاع معدلات البطالة

وتحدث بدران أن دراسة إسقاطات سوق العمل في سورية من القضايا الاقتصادية المهمة في مرحلة ما بعد الحرب، حيث طرأت تغيرات كبيرة على سوق العمل في ظل الحرب الاقتصادية منذ أكثر من عشر سنوات. أدت إلى تشويه بنية سوق العمل ما أثر سلباً على العملية الإنتاجية، كما أدت إلى ارتفاع معدلات البطالة ولاسيما بين فئة الشباب حيث كانت معدلات البطالة الأعلى خلال السنوات الخمس الأخيرة بين فئة الشباب (٢٠-٢٤)، فقد انتقلت من نسبة ٢٠. ٧٢ بالمئة عام ٢٠١٠ إلى ٦٧. ٦١ بالمئة عام ٢٠١٩. والفئة الأخرى (٢٥-٢٩) كانت النسبة ١٣. ٤٢ بالمئة ووصلت عام ٢٠١٩ إلى ٣٩. ٧٥ بالمئة.

وتكمن خطورة انتشار البطالة في هذه الفئات العمرية بعدم اقتصار الآثار السلبية على الجوانب الاقتصادية بل امتدادها إلى الجوانب الاجتماعية.

اعتماد الاكتفاء الذاتي

ولفت بدران إلى أنه يجب تحديد الأولوية في الاقتصاد السوري للإنتاج الزراعي واعتماد سياسة الاكتفاء الذاتي، وذلك يتطلب وضع خطة جزئية ضمن الخطة الإستراتيجية العامة للصناعة تتضمن الانتقال إلى التصنيع الزراعي المعتمد على التقنيات الحديثة وإبراز دور الصناعات الغذائية بشكل جوهري، حيث تطورت الصناعات الغذائية في سورية كعنوان رئيسي ولكن ضمن التفاصيل فإن زيادة حصة الصناعات الغذائية في القطاع الخاص جاء ضمن صناعات المشروبات الغازية وبعض الصناعات المكملة، والحاجة الفعلية هي تصنيع غذائي حقيقي مبني على الإمكانيات الزراعية المتوافرة.

المشروعات الصغيرة والمتوسطة

وأضاف بدران: إن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تحتل مكانة اقتصادية مهمة في الناتج المحلي الإجمالي، ولا تزال تعمل على الرغم من كل المعوقات الاقتصادية والتمويلية وصعوبة تأمين مستلزمات الإنتاج وارتفاع جامح في نسب التضخم الاقتصادي وهجرة اليد العاملة، وإن كانت تعمل بطاقات إنتاجية منخفضة، وهي تواجه جملة من الصعوبات منها عدم وجود آلية مناسبة لمعرفة مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي، وإشكالية القطاع غير المنظم (اقتصاد الظل)، وعدم القدرة على التمويل، وعدم القدرة على تأمين الضمانات التقليدية الكافية للبنوك، كما لا تتوافر مؤشرات حقيقية حول العوائق الرئيسية أمام تنافسية هذه المنشآت من جهة البيئة الاستثمارية والسياسات الحكومية والأسواق الخارجية وغيرها.

وأكد بدران أهمية دمج برنامج الإصلاح الإداري بشكل بنيوي مع برنامج سورية ما بعد الحرب، لتحقيق تغيير حقيقي في البيئة التشريعية والقانونية والإدارية في سورية، مع ضرورة بناء منظومة معلومات اقتصادية متكاملة بهدف توفير مؤشرات اقتصادية مبنية على قواعد بيانات بشكل محدث، تحاكي الواقع الاقتصادي في سورية وبشكل دوري كل ثلاثة أشهر، ليتم استثمارها في اتخاذ القرارات الاقتصادية السليمة.

شبكة للحماية الاجتماعية

وبيّن بدران أنه يمكن إنشاء شبكة للحماية الاجتماعية عن طريق مجموعة أنظمة الضمان المالي والعيني الرسمية وغير الرسمية الموجودة في المجتمع عرفاً وقانوناً، والتي توفر لأفراده موارد مالية وعينية يتلقونها لرفع الضرر عنهم وتمكينهم من تجاوز احتمالات العسرة المادية في أوقات الشدة الاقتصادية وتراجع مستويات المعيشة. وتساعد هذه الشبكات أفراد المجتمع وأسره على اجتياز حالة العسر والأزمات التي تحل بهم بسبب الانقطاع عن العمل أو عند العجز أو وفاة معيل الأسرة أو عند وصول الفرد إلى نهاية عمره الإنتاجي وبداية مرحلة التقاعد. وكذلك في الأزمات الطارئة التي تحل اقتصادي أو دورات اقتصادية.

وتهدف الشبكة إلى مساعدة العائلات الأكثر فقراً أو تعرضاً للفقر على مواجهة الأوضاع الراهنة عن طريق تحويلات نقدية هادفة، ومساعدة الأطفال على التمتع ببصحة جيدة وتمكينهم من مواصلة الدراسة وبناء رأس مال بشري عن طريق تحويلات مالية مشروطة وبرامج غذائية، ومساعدة المعوقين والمنكوبين بمدفوعات نقدية، وتمكينهم من الحصول على أجهزة وإعادة التأهيل، كما تؤمن الشبكة خلق فرص عمل للعاطلين عن العمل، عن طريق الوساطة في التوظيف وتنمية المهارات والحصول على قروض، والإسهام في تفعيل سوق العمل بصورة سلسة عن طريق النظم الخاصة بالعمل، وحماية المسنين والمعالين من قبلهم ومنع وقوع الفقر عن طريق برامج تقاعد عادلة وقابلة للاستمرار مالياً.

المعوقات

وكشف الباحث الاقتصادي بأن هناك عدة معوقات لتنفيذ خطة اقتصادية متكاملة بالنسبة لسورية، والتحدي الأهم هو تحويل تلك المعوقات إلى فرص حقيقية للنهوض بالوضع الاقتصادي وانعكاسه على تحسين مستوى معيشة المواطنين، ومن أهم التحديات، العامل الديمغرافي من حيث النزوح الداخلي والهجرة الخارجية، وخسارة مجموعة من الكفاءات والخبرات العلمية، واستمرار فرض الإجراءات أحادية الجانب «قانون العقوبات» من قبل بعض الدول على الاقتصاد السوري، وازدياد الفجوة التنموية بين المناطق في سورية، بالإضافة إلى عدم استثمار الطاقات البشرية والاقتصادية الكامنة بالشكل الأمثل.

بعد توقف عشر سنوات

طرطوس تبدأ بإكساء شوارعها

طرطوس- هيثم يحيى محمد

باشر مجلس مدينة طرطوس من خلال شركة المشاريع المائية – فرع السدود – بتعبيد وإكساء شارع ٨ آذار بطول ٣٥٠٠ متر وبعرض ٥٠ متراً الذي يمتد من المشفى العسكري شمالاً وحتى مشفى الباسل جنوباً.

وتكمن أهمية هذا الشارع من أنه يخدّم موقع جامعة طرطوس والعديد من الأحياء السكنية وكذلك يربط بين مدخلي المدينة الشمالي والجنوبي ويخدم مناطق التوسع الجديدة ويعتبر حاجة حيوية للربط المروري للمدينة في ضوء النمو العمراني الذي تشهده المدينة.

كما تمت المباشرة بأعمال الصيانة والإكساء الزفتي للشوارع الأكثر حاجة وتضرراً في المدينة وضمن الإمكانات المادية المتاحة حيث بدأت الأعمال حالياً في الشوارع والدوارات الرئيسية لتمتد لاحقاً وفق ما أكده مدير الشؤون الفنية في المدينة حسان نديم حسن إلى الشوارع الأخرى الأكثر تضرراً علماً أن حاجة المدينة للإكساء الزفتي تفوق بأضعاف الاعتمادات المالية المرصدة.

وأكد أن مجلس المدينة يحاول جاهداً تأمين التمويل اللازم لإبرام عقود إكساء زفتي جديدة لإظهار المدينة بأبهى حلة بعد أن مضى نحو عشر سنوات على توقف إكساء شوارعها.

من جهة ثانية ورداً على سؤال «الوطن» كشف حسن أن أعمال المسح الفني للمناطق الخاضعة للباب الثاني من القانون ٢٣ لعام ٢٠١٥ والبالغة مساحتها ٧٠٠ هكتار شارفت على الانتهاء منها ٤٠٠ هكتار تشكّل مساحة مناطق المخالفات الجماعية الواقعة في التوسع الجنوبي للمدينة ضمن أحياء الرادار ووادي الشاطر ورأس الشغري وأبو عفصة مؤكداً أن تسليم المسح للمدينة سيتم خلال أيام قليلة قادمة ليتم بعدها إعداد وتجهيز أصابير المناطق التنظيمية البالغ عددها ١٤ منطقة وفق أحكام القانون ٢٣ لعام ٢٠١٥.

لا تراجع في الإقدام على الزواج باللاذقية

بغداد لـ«الوطن»: ١٠ آلاف حالة زواج سنوياً

اللاذقية - عبير سمير محمود

بيّن نقيب أطباء اللاذقية الدكتور منذر بغداد لـ«الوطن»، أن نسبة الإقبال على الزواج طبيعية ولا يوجد أي تراجع بأعداد المراجعين لعيادة ما قبل الزواج، التي تكون سنوياً بحدود ١٠ آلاف حالة زواج.

وأشار إلى مراجعة ٣٥٤١ زوجاً للعيادة منذ بداية العام الجاري حتى تاريخه، منهم ٧٧٨ زوجاً في شهر كانون الثاني، و٦٨١ زوجاً في شباط، و٩٧٥ زوجاً في آذار، و٨٣٤ زوجاً في نيسان، ومنذ بداية أيار حتى ١٨ منه راجع العيادة ٢٧٣ زوجاً.

وأكد أهمية إجراء الاختبارات المخبرية في العيادة ما قبل الزواج للمخاطبين للكشف عن جميع الأمراض الدموية والوراثية قبيل مرحلة الارتباط.

ولفت بغداد إلى أن التحاليل المخبرية التي تشملها العيادة تتضمن الكشف عن الزمر الدموية للمخاطبين، وتحليل تعداد وصيغة، خضاب، صفيحات، التهاب الكبدB، التهاب الكبد C، الإيدز، ورحلان الخضاب للكشف عن التلاسيميا وفقر الدم المنجلي.

وبيّن نقيب الأطباء أنه لم يتم تسجيل أي إصابة بمرض الإيدز، في حين تم تسجيل ٢٤ إصابة بمرض التهاب الكبد B، وحالة واحدة مصابة بالتهاب الكبد C، مشيراً إلى تحويل المصابين إلى مركز مكافحة التهاب الكبد في مديرية الصحة لتلقي العلاج اللازم.

وأكد أن عيادة ما قبل الزواج في اللاذقية هي مشروع وطني تم افتتاحه قبل نحو ١٤ عاماً (تموز ٢٠٠٧) كأول عيادة في سورية، بهدف إنهاء الإصابة بالأمراض الوراثية ومعاناة الإصابة من التلاسيميا وفقر الدم المنجلي وتخفيف أعباء العلاج منها باعتبارها مكلفة جداً وتكلف خزينة الدولة أموالاً طائلة.

وأشار نقيب الأطباء إلى أن إلزام المقبلين على الزواج بإجراء هذه الفحوصات في العيادة أدى إلى انحدار وتراجع الحالات المرضية بهذه الأمراض، إذ إن اكتشاف الحالات قبل الزواج يسهل عملية العلاج ويحد من زيادتها ونقلها للأبناء كأمراض وراثية.

وشدد على أن التقرير الطبي من العيادة ملزم للمقبلين على الزواج ولا يتم تسجيل أي عقد زواج من دون أن تكون الأوراق المطلوبة مرفقة بالتقرير الطبي لعيادة ما قبل الزواج وتشمل جميع الفحوصات اللازمة وذلك حرصاً على سلامة الخاطبين صحياً.

وقال بغداد: عند الكشف عن أي حالة مرضية وفق ما تظهره التحاليل المخبرية لا نستطيع منع الخاطبين من الزواج، إنما يتم توجيه النصائح لهما ولفت انتباههما إلى الحالات المرضية في حال لم يتم علاجها قبل الارتباط.

إجراءهم الفحوصات المخبرية، ومعظمهم أكد أنه أياً كانت النتيجة لن تؤثر في قرار ارتباطهم، ومنهم الخطيبان مصطفى ورأما، اللذان قالا: إن الحب أقوى من المرض، ومهما كانت النتيجة لن نقف عائقاً أمام مشروع زواجهما، إلا أنهما سيأخذان بنصائح الأطباء في العيادة ويتوجهان للعلاج قبل الارتباط في حال ظهور أي مرض بنتائج التحاليل الخاصة بهما وذلك لمنع انتقاله إلى أولادهما.

حمص نظّفت نفسها من الأنقاض

رئيس مجلس المدينة: ٩٠ بالمئة من شوارع المدينة باتت مفتوحة

حمص - نبال إبراهيم

بيّن رئيس مجلس مدينة حمص عبد الله البواب في تصريح لـ«الوطن» أن آليات مجلس المدينة بالتعاون مع الفعاليات الأهلية والمجتمع المحلي وشركات القطاع الخاص قامت بترحيل ما يزيد على مليون متر مكعب من الأنقاض والركام والسواتر البيتونية في مختلف أنحاء وأحياء المدينة منذ البدء بعمليات الترحيل منذ أعوام حتى تاريخه.

ولفت إلى أن القيمة المالية الإجمالية التي رصدتها وزارة الإدارة المحلية وأنفقها مجلس المدينة على عمليات الترحيل وفق العقود المبرمة بلغت نحو ٥٠٠ مليون ليرة سورية، وأن باقي القيم المالية كانت عبر المنظمات الدولية وبعض شركات القطاع العام.

وأشار البواب إلى أن معظم شوارع المدينة في مختلف الأحياء باتت حالياً مفتوحة بنسبة تزيد على ٩٠ بالمئة، لافتاً إلى أن عمليات الترحيل للأنقاض مستمرة في بعض أحياء المدينة كحي دير بعلبة وجورة الشياح باعتبار هذه الأحياء مناطق مولدة للأنقاض بسبب عودة الأهالي التدريجية إلى منازلهم.

وبيّن أن آليات مجلس المدينة بالتعاون مع لجان الأحياء تعمل حالياً على متابعة ورصد الأنقاض التي تولد من جديد نتيجة لأعمال ترميم وتنظيف المنازل للأهالي العائدين إلى أحيائهم، وتقوم على ترحيلها شيئاً فشيئاً، منوهاً إلى أنه تم تخصيص عدة نقاط وساحات في بعض الأحياء لتجميع الأنقاض الجديدة للعمل على ترحيلها بعد ذلك.

بدوره أكد مدير النظافة في مجلس مدينة حمص عماد الصالح لـ«الوطن» أن نسبة الأنقاض التي تم ترحيلها هي في مختلف أنحاء المدينة وصلت إلى ما يزيد على ٩٠ بالمئة حتى تاريخه، وشملت ما يزيد على ٣٣ حياً في المدينة، منها أحياء ومناطق كرم شمشم وشارع القاهرة وحي جب الجندلي والقصور والخالدية وغيرها حيث تمت إزالة الأنقاض من هذه الأحياء بالكامل، إضافة لأجزاء من حيي البياضة والسبيل، لافتاً إلى أن الأحياء المتبقية هي حي «حمص الجديدة» وخاصة الجزيرة السابعة وحي بابا عمرو وجزء من حي القرابيص.

وأشار الصالح إلى أنه تم ترحيل بحدود ١٤٠ ألف متر مكعب من الأنقاض والركام من حيي عشيرة وبير بعلبة وشارع الستين منذ بداية العام الجاري وحتى تاريخه، استكمالاً للعقود المبرمة في عام ٢٠٢٠ الماضي.

ولفت إلى أنه يتم العمل على ترحيل كميات من الأنقاض الجديدة في بعض الأحياء بعد أن تم الانتهاء من ترحيلها بشكل كامل خلال فترة سابقة، فعلى سبيل المثال تم ترحيل كامل الأنقاض والركامات من حي جورة الشياح في العام الماضي إلا أنه نتيجة لعودة المواطنين والسكان إلى منازلهم ومحالهم التجارية والقيام بأعمال التنظيف والترميم والتأهيل لمنازلهم ومحالهم ولدت أنقاض جديدة، إلا أنها ليست كميات كبيرة ولا تتجاوز كميتها ٥ آلاف متر مكعب بكل حي، وهذه الأنقاض الجديدة يتم ترحيلها عبر آليات مجلس المدينة بشكل يومي.

وبين الصالح أنه يتم حالياً العمل على استكمال العقدين المبرمين مع الشركة العامة للمشاريع المائية فرع حمص لترحيل ٢٠٠ ألف متر مكعب من معظم أحياء المدينة التي شهدت دماراً وخراباً تقريباً بقيمة ٢٠٠ مليون ليرة سورية، كاشفاً عن أن نسبة تنفيذ كل عقد منهما تجاوزت ٩٠ بالمئة، وأن كامل الأعمال شارفت على الانتهاء، مشيراً إلى أنه يتم العمل حالياً التنسيق مع بعض المنظمات الدولية لإجراء مسوحات ميدانية في كل من حيي الوعر وباب عمرو لرصد ما تبقى من أنقاض وركام للعمل على تجهيز عقود واستكمال عمليات الترحيل.

وأوضح الصالح أن مخلفات الأنقاض والركام يتم نقلها إلى أربعة مكبات على امتداد المدينة هي مكب تل النصر وحفرة الاستبدال نهاية شارع الستين وحفرة الشؤون الفنية في حي الوعر ومكب خربة التين.